



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## أزمات المجتمع الإسرائيلي وتداعياتها السياسية

### 1- مدخل:

بالرغم من قدرة المجتمع الإسرائيلي الصهيوني على استيعاب مهاجريه من أكثر من مائة بلد، ممن يتحدثون عشرات اللغات، ونجاحه النسبي في إدارة اختلافاتهم إلا أن ثمة شروخاً في البيئة الصهيونية يمكن أن تتسع، خصوصاً عندما تتراجع الأوضاع الأمنية وتتردى الأحوال الاقتصادية، فتنزايد الرغبة بشكل واسع بترك "أرض الميعاد" إلى عوالم أفضل. كما أن ثمة فروقات حقيقية متعلقة بالأصول الشرقية والغربية لليهود، وبالانتماء والالتزام الديني أو العلماني. فضلاً عن تفشي مظاهر الفساد والانحلال والرغبة في حياة الرفاهية والمتعة، وتراجع نوعية "المقاتل" الإسرائيلي، واندثار "جيل التأسيس".

إن الأزمات الإسرائيلية الداخلية المستقلة سياسياً وأمنياً وصحياً واقتصادياً واجتماعياً والتي لم تعد تخفى على أحد، جعلت الكيان يحاول تصديرها باستمرار والتخلص منها عن طريق إشغال الداخل وإيهامه «بالخطر» الدائم القادم من الخارج. والواضح أن هذه الاستفزات وهذا التصدير لن يتوقف ما دامت الأوضاع الداخلية المتفاقمة قائمة. ومع استمرار هذا الشحن والتحريض والاستفزاز سواء من قوات الاحتلال أو من المستوطنين المحميين بتلك القوات فإن الوضع في فلسطين والمنطقة قابل للاشتعال في أي وقت، وكل أسباب ذلك قائمة وتتراكم يوماً بعد آخر وتُشكل معالم مواجهات جديدة قد تندلع في أي وقت. وبالتالي فإن العدو يرى أن الاستمرار في الهدنة حالياً هو الخيار الأفضل للجميع برغم أن ما تقوم به قوات الاحتلال من اعتداءات لا يبشر باستمرار هذه الهدنة طويلاً. فالاعتقالات مستمرة والتضييق على الناس مستمر وكذلك الاستفزاز والاعتداءات، وربما كانت الأيام المقبلة حبلية بالكثير من الأحداث والمفاجآت من الطرفين. واهم أزمة خارجية يواجهها العدو هو تعاضم المقاومة

المحيطة بكيانه على امتداد محور المقاومة الاسلامية والعربية. كما هناك أزمات داخلية انكشفت في عدم قدرته على التعامل معها مثل أزمة كورونا. فإسرائيل هي كيان كان يطرح نفسه دائماً على أنه متقدم ويستطيع أن يتعامل مع كل الأزمات لكن أزمة كورونا التي عجز الكيان عن مواجهتها وحسمها كشفت عن جانب مهم من هشاشته. كما هناك مظاهرات تعم الكيان على فساد الحكام وفي مقدمتهم نتتياهو وقبل نتتياهو كان هناك أيضاً رئيس الوزراء الأسبق اولمرت الذي حوكم وسجن، وهناك جملة واسعة من الوزراء الفاسدين وقبل ذلك كانت محاكمات لرؤساء ووزراء اضطروا للاستقالة أو حتى الانتحار، وبالتالي نحن أمام قيادات صهيونية هي بالأصل قيادات فاسدة، لاسيما وأن هذا الكيان قام بالأساس على السرقة وعلى الفساد حينما سرقت العصابات الصهيونية أرض فلسطين واستقدمت المستوطنين من كل أنحاء العالم ليكونوا على أرض مملوكة من أصحابها الشرعيين بواسطة الإجرام والارهاب. ثم سرق هذا الكيان باقي الأراضي الفلسطينية ونهب مقدراتها من المياه ومن الثروات الطبيعية كما نهب حتى التراث والهوية الفلسطينية. وكل ذلك يؤشر على أننا أمام كيان تم تجميعه بطريقة قهرية شاذة بمعنى أنه لا يوجد ما يجمع هذه المكونات إلا سرقة الأراضي ولا تجمعهم إلا مصلحتهم الشخصية بأن يعيشوا على أرض ليست بأرضهم وأن يستمروا في اغتصابها. ولذلك تتفق مع مخاوف العديد من النخب الثقافية في إسرائيل، حول أن استمرار إسرائيل في الوجود، ليس أمراً مفروغاً منه وأن الخطر على البقاء نابع أيضاً من التحولات العسكرية في المنطقة، ولكن الخلل الأساسي إنما يكمن في حجم التناقضات غير العادية، التي تختزنها إسرائيل في جبهتها الداخلية، وفي أن المجتمع الإسرائيلي، إن لم يصل إلى صياغات جديدة تحدد هويته وأولوياته، فإنه غير قادر على حمل هذه التناقضات لسنوات قريبة قادمة، أو على حدّ تعبير رازي بركائي، أحد الصحفيين البارزين في إسرائيل: "الوضع سيئ في إسرائيل لدرجة أن احتفالات اعوام السبعين قد لا تكون هناك أية حاجة إليها". وبادر بركائي الى أبرز الإخفاقات العسكرية للجيش الإسرائيلي، واستهلها بالحديث عن حيثيات هزيمة حرب تشرين الأول 1973، وما أثارته من انتقادات وما كشفته من ثغرات استخبارية وعسكرية

آنذاك. ثم جاء على ذكر انتفاضتي الشعب الفلسطيني في عامي 1987 و2000، وما حققته من إنجازات عسكرية وسياسية، أثبتت فشل الجيش الإسرائيلي في ردعها وفي منح الإسرائيليين الأمن، على الرغم من الممارسات الوحشية (سحق العظام) التي انتهجها هذا الجيش بحق الفلسطينيين، والتي فضحت حقيقة العنصرية والهمجية الإسرائيليتين للرأي العام العالمي. ولعل ابرز الدروس التي خرج بها الجيش من الانتفاضتين، هي انه: لا يوجد حل عسكري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأن الاحتلال لا يمكن أن يستمر للأبد. الأخطاء التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي، سياسيا وتنظيميا، في تعامله مع الانتفاضتين. والخسائر التي ألحقهاها بسمعة الكيان ومعنوياته وكان أهمها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وفقدان الشعور بالأمن لدى سائر سكان الكيان. كما أخفق الجيش الإسرائيلي أمام مقاومة حزب الله، خاصة في حرب تموز 2006 الأخيرة فسياسيا، فشلت المراهنة على عملية سياسية في لبنان تضعف مكانة حزب الله الداخلية. ومن الناحية الاستخبارية، أخفقت أجهزة الاستخبارات في جمع معلومات عن قوة حزب الله العسكرية النوعية، وحجم استعداداته. أما على الصعيد العسكري، فقد كشفت الأحداث عن عدم استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب، من ناحية التجهيزات والتدريبات. وميدانيا شكل اعتماد الجيش على سلاح الجو خطأ فادحا، كما جرى الحديث عن فشل أداء القيادات العسكرية في ساحة الحرب. وأضف إلى ذلك أن القيادة الإسرائيلية لم تكن تملك رؤية واضحة عن حجم وشكل وأهداف حربها على لبنان. وهذه الإخفاقات أضعفت الروح المعنوية الإسرائيلية، واستدعت إعادة تقييم للحرب، واستخلاص الدروس والعبر منها. فالجيش بات يعاني من جمود وتخلف في الذهنية العسكرية، ومن تراجع عدد الجنود المشاركين وساعات الخدمة. كما أن استمرار المواجهة بين الجيش والمقاومة لعقود أدى إلى حالة إحباط عميق لدى الإسرائيليين، حيث أجمع الجميع على فشل الجيش في القضاء على المقاومة، لأنها عقيدة معنوية كامنة في وجدان الشعبين الفلسطيني واللبناني، وليست مجرد بنية مادية تدمر عسكريا وانتهينا.

أما المخاطر الداخلية، فأبرزها تحول جيش العدو من جيش حربي يدافع عن حدود الكيان إلى شرطة قمع تمارس أبشع السلوكيات والانتهاكات الانسانية لقمع الانتفاضة والتكيل بالمدينين، الأمر الذي أضعف من قدرات الجيش وشوه كينونته كقوة مقاتلة في ساحات الحروب. وبرزت على هذا الصعيد شهادات حية لجنود إسرائيليين يعترفون فيها بجرائمهم ضد الفلسطينيين، ويبررونها بحجة الدفاع عن وجودهم، ما يبدد ادعاءات قادتهم بـ”طهارة السلاح”. هذا ناهيك عن الثغرات الأمنية التي تؤثر الى مظاهر خلل خطيرة كحوادث سرقة السلاح من القواعد العسكرية، وإهمال المركبات العسكرية والأسلحة وتراجع ثقة المجتمع الإسرائيلي بالجيش، وأزمة الثقة الداخلية بين القادة والجنود، فضلا عن تزايد حالات التمرد والأمراض النفسية والانتحار وممارسة الشذوذ بين الجنود. وقد أجبرت هذه الظواهر المرضية هيئة الأركان على البحث عن صيغ لحل هذه المشاكل، محاولة إعادة الانضباط الصارم في الجيش، ووقف القطيعة السائدة بين القادة والجنود، وزيادة التدريبات العسكرية، وإعادة الثقة والاعتزاز بالجيش، وإبعاده عن التجاذبات السياسية. الى ذلك هناك ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في الجيش، والتي باتت تشكل خطرا لوصولها إلى الوحدات النخبوية وظهورها إعلاميا، وارتفاع نسبة المتهربين من الخدمة. وتتنوع أسباب رفض الإسرائيليين للخدمة، وأهمها تحول المجتمع الإسرائيلي نحو العولمة والرفاهية الشخصية، وتراجع الأيديولوجيا الصهيونية والقيم الدينية لديه. كما أن توالي الضربات والنكسات على الجيش أدى إلى تراجع هيئته وقوته الردعية وتصاعد الخوف من المقاومة. وعمدت “إسرائيل” لمحاربة هذه الظاهرة الى تخوين الراضين للخدمة ومقاضاتهم، في محاولة لإعادة المكانة المعنوية للجيش في المجتمع، خاصة أن حركة رفض الخدمة باتت تلاقي تأييدا واسعا لدى قطاعات الرأي العام والجمعيات الأهلية والشخصيات الاعتبارية. هذا الى استعصاء حل إشكالية العلاقة بين الجيش والمستوى السياسي. فالمؤسسة العسكرية تحتل مكانة رفيعة في الدولة، لارتباط الأمن بقيام الكيان واستمرار وجوده.

مع مرور السنوات، وفي ضوء عبر كثيرة استخلصت من الحروب مع المقاومة، تبلورت وسائل رقابة رسمية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية على الجيش، كلجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ومجلس الأمن القومي وجهاز المحاكم، وقامت لجان تحقيق أسهمت في رسم حدود السلطة السياسية على الجيش. إلا أن المؤسسة الأمنية ظلت صاحبة التأثير الأكبر في إدارة البلاد. ويظهر ذلك عبر عدد العسكريين الذين تقلدوا مناصب سياسة رفيعة، الأمر الذي حول الجيش من الجسم التنفيذي للدولة إلى صاحب القرار فيها. كما أن «إسرائيل» هي الدولة الوحيدة التي يشارك في اجتماعاتها الوزارية قادة الجيش والمخابرات. وثمة موضوع جوهري آخر في هذا السياق وهو التهديدات الخارجية على الجيش، ويأتي في مقدمتها التهديد الإستراتيجي للمقاومة الإسلامية والفلسطينية بشكل خاص. إذ إن هذه المقاومة نجحت في بناء تنظيمات عسكرية زعزعت الأمن الإسرائيلي. وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، بات الإسرائيليون يخشون من تحول المقاومة إلى جيش قوي مسلح يهدد وجود «إسرائيل»، خاصة مع ظهور سلاح الصواريخ الدقيقة بأيدي حزب الله، الذي يرى فيه الإسرائيليون خطراً إستراتيجياً إذا انتقل إلى الضفة. وعلى الرغم من الجهود الإسرائيلية المضنية على مدى سبع سنوات للحد من تهديد الصواريخ، والتي انتهت -حتى الآن- بالفشل في إيقافها، بفضل ثبات المقاومة وقدرتها على تطوير أدائها وكسب تأييد المواطنين، مقابل فشل البديل التفاوضي في تحقيق الحد الأدنى من مقومات السيادة والسلام في الأراضي المحتلة. وبالنسبة لتهديدات حزب الله بالذات، الذي ما زال يشكل خطراً وجودياً على «إسرائيل» بسبب انتصاراته السابقة عليها وعدائه المخلص والمستمر معها وما يملكه من صواريخ تصل لعمقها وتحالفه مع خصومها (سوريا وإيران)، فقد ساد إجماع في أوساط الإسرائيليين بفشل الحرب الأخيرة على لبنان وبشراسة وحنكة وخبرة مقاتلي حزب الله، الذين كبدوا «إسرائيل» خسائر فادحة ونجحوا بفرض قواعد لعبة الردع القاسية على الجيش الإسرائيلي الذي باتت أيديه مربوطة إلى عنقه. يضاف إلى ما تقدم التهديد النووي الإيراني والتهديد السوري، وما تمتلكه الدول المجاورة من صواريخ يمكن أن تصوّب يوماً ما ضدها، وخطر «الجهاد العالمي» الذي يرى «إسرائيل» كأحد أهدافه.

في ظل تراجع قوة الردع الإسرائيلية، فعلى مدى عقود ماضية نجحت "إسرائيل" في فرض نفسها كقوة عسكرية كبرى ردت الجيوش العربية عن قتالها. ولكنها فشلت في ردع منظمات المقاومة، بسبب سلسلة الإخفاقات التي أصابت قواتها، وهشاشة قدرتها الداخلية على الممانعة والصمود، وتآكل قدرتها العسكرية، وعجزها حتى الآن عن استعادة هيبتها.

كل هذه الانجازات تتحقق بالرغم من المساعدات الأميركية الهائلة لـ"إسرائيل". فعلى الرغم من أن "إسرائيل" تنتج 12% من السلاح العالمي، فإنها تتلقى مساعدات عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأميركية، ناهيك عن الدعم المادي والاقتصادي والسياسي والاستخباري. ويعود ذلك لما بينهما من تحالف إستراتيجي ومصالح استعمارية مشتركة، إضافة إلى تأثير الصهاينة والمحافظين الجدد على القرار الأميركي. إلا أن هذه المساعدات تتضاءل لاعتبارات أخلاقية وسياسية واقتصادية، وهو ما قد يسفر عن تراجع "الدور الوظيفي" لـ"إسرائيل" بالنسبة للولايات المتحدة.

وباختصار يمكن القول أن الاستخلاصات الاسرائيلية بعد كل هذه التجارب الفاشلة إنما تتركز في إجراء تغييرات في الذهنية العسكرية، ومفهوم الأمن، وبنية الجيش وتأهيله. فبالرغم من التقدم العسكري الذي شهده الجيش الإسرائيلي في قواته وتسليحه وتدريباته وإمكاناته اللوجستية ومحاظته على قوة نوعية متفوقة على دول المنطقة مجتمعة، فإن هذا التقدم ترافق مع تراجع في الإرادة والعزيمة التي تحرك كل هذه القوى والجنود، الأمر الذي شهدت به عدة جبهات حربية في فلسطين ولبنان بشكل خاص.

يعيش الكيان الصهيوني أزمة بنيوية حقيقية، تتبع في الأساس من عجزه عن النهوض والانتقال من وضعيّة الثكنة وحالة العسكرة المفرطة التي يعيشها مجتمعه، إلى حالة الكيان المدني العادي والطبيعي، في بيئة غير مناسبة لنموّه. وهذا ما يمنعه من السيطرة على نفسه أولاً ناهيك بعجزه عن السيطرة على المنطقة.

إنّه من باب تبسيط الأمور اختزال الصراع العربي الإسرائيلي، حسبما يريد الإسرائيليون، بمجرد التركيز على طبيعة وبنية النظم العربية - التي تعاني دون شك من الكثير من مظاهر القصور والتخلف وفقدان الديمقراطية - وإهمال الأسباب الأساسية لهذا الصراع كإغتصاب حقوق الفلسطينيين وتشريدهم والتنكيل بهم حتى حدود إبادة الجنس؛ وهل بوسع أيّ إنسان منصف أن يغضّ النظر عن العقيدة الصهيونية وتاريخ اليهود وميزان القوى الإقليمي ودعم الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية لإسرائيل واعتدائها على العرب؟

إنّ مأزق المنطقة ومأزق السلام فيها إنّما ينبع في الواقع من أزمة النظام الصهيوني نفسه ومن أزمة الصهيونية التي تريد ممارسة القوة للقوة ولا تريدها فقط لأغراض أخرى "القوة هي جوهر الوجود ومبرّره، بل هي الوجود" حسبما يقول بن غوريون الذي يضيف: "إنّ الوضع في فلسطين لا يسوّى إلاّ بالقوة العسكرية. وإن إسرائيل لا يمكن أن تعيش إلاّ بالسلاح والقوة. وعلى هذا الأساس فالحرب هي التي تقرّر مصير إسرائيل كدولة، فإمّا أن تزول وإمّا أن تبقى".

في المقابل يقول الرئيس السابق لوزراء العدو اسحق شامير: "إنني لا أؤمن بالحلول الوسط في ما يتعلّق بالأراضي. إن بلدنا صغير جداً وهذه الأرض تتصل بحياتنا كلّها، بأمننا، بميانهنا وباقتصادنا. إن السلام والأمن متلازمان، كما أن الأمن والأرض والوطن هي كيان واحد".

وهذا ما كرّره أيضاً بنيامين نتنياهو عندما كان رئيساً للوزراء من خلال مقولة "السلام في مقابل السلام والأمن في مقابل الأمن"، رافضاً الانسحاب في حينه من لبنان ومن الجولان ومن الضفّة الغربية وقطاع

غزة. وهكذا تم تعطيل قرارات الشرعية الدولية وتم وضع عملية التسوية برمتها على سكة المجهول. وعلى ضوء الوقائع الالآنفة الذكر يمكننا تلخيص الاستراتيجية الإسرائيلية بالنقاط التالية:

- تسعى إسرائيل للاحتفاظ بمواقع استراتيجية في الأراضي العربية المحتلة، وتعزيز موقعها الجيوستراتيجي في المنطقة مع العمل على زيادة رقعتها الاستيطانية طويلاً وعرضاً.
- تهتم بجني ثمار شعارات السلام، من طريق اتباع أسلوب العصا الغليظة والجزرة الرفيعة، ذلك بإقامة علاقات طبيعية مع العديد من الدول العربية، سراً وعلناً وفي مختلف مجالات التطبيع الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية، وبالتالي تمويه سلبيات سياستها الخارجية وتعزيز دورها واقتصادها في المنطقة.
- محاولة القيام بدور إقليمي مركزي، كدولة إقليمية عظمى، في منطقة الشرق الأوسط، على حساب الدول العربية والإسلامية التي تعتبر قلب ومحور هذه المنطقة، بطرح مشاريع وأفكار الشرق أوسطية.
- الاحتفاظ باحتكار التفوق العسكري ضمن دائرة شعاعها 1500 كلم. إنطلاقاً من القدس بحسب تعبير ايهود باراك، من طريق تصنيع/ أو الحصول على أكثر الأسلحة الفتاكة تقدماً في العالم - وتطوير برنامج التسلح في مجال صناعة الصواريخ، والاستمرار بتطوير البرنامج النووي وسائر أسلحة الدمار الشامل.
- وتأسيساً على ما تقدم، لا نتجاوز الحقيقة إن قلنا إنه في ظلّ هذا النظام العنصري المأزوم وهذه الاستراتيجية العدوانية، لا يرد حتى من باب الاحتمال، ان يتحقّق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من أمن حقيقي ومن سلام شامل وعادل، إلا من خلال رصّ صفوف هذه الشعوب المهذّدة، وتوحيد رؤيتها ومواقفها من الخطر الصهيوني الداهم وامتداداته الاقليمية والدولية، الذي لا تنفع معه الحلول المنفردة ولا الوصفات العلاجية المهذّئة. والحل الجذري الذي إبتدعته المقاومة الصادقة والذكية في لبنان وفلسطين، من شأنه في هذا المجال أن يشكّل المثل والنبراس.

3 - ازمات نفسانية :

يؤكد كتابٌ جديدٌ صدر في إسرائيل (1)، أن المجتمع اليهودي، في معظمه، هو بمثابة مُستنقِعٍ مريح بالنسبة لكل ما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين والعرب، وتغلب على هذا الصراع سمتان رئيستان هما : الإقصاء والإنكار، ولذلك لا تنتاب هذا المجتمع أدنى مشاعر عقدة الذنب أو الخجل إزاء ما كان ولا يزال يقوم به من ارتكاب جرائم وآثام. ووفقاً للكتاب، شهدت إسرائيل، في الأعوام الأخيرة، تدهوراً في كل مستوياتها. وعلى الرغم من ذلك، فإن أعداد المحتجين على هذا التدهور لم تتجاوز عشرات الآلاف الذين استقطبتهم التظاهرات ضد فساد رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، في حين بقيت غالبية الإسرائيليين متمسكةً بمفاهيمها الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية التي تكاد تستحيل إلى مفاهيم صنيعة جامدة. وهذا ما أظهرته مثلاً نتائج جولات الانتخابات الماضية، والتي ذهبت فيها أكثرية الأصوات إلى أحزاب الليكود و"يميننا" (نفتالي بينت) و"إسرائيل بيتنا" (أفيغدور ليبرمان) و"أزرق أبيض" (بيني غانتس) و"أمل جديد" (جدعون ساعر) وأحزاب اليهود المتشددين دينياً (الحريديم)، الأمر الذي يقرأ فيه المؤلفان أنه تعبير عن تأييد استمرار الاحتلال في أراضي 1967، واستمرار الصراع القومي، ودعم الاقتصاد النيوليبرالي، وتوسيع الفجوات الاجتماعية، والعنصرية إزاء المواطنين العرب، وتقليص الديمقراطية، وتعزيز النزعة العرقية العدائية، وترسيخ التربية الفاسقة غير المنطوية على الانفتاح والنقد، والمسّ بالرفاهية. كما أن في هذه النتائج ما يُثبت انعدام الفجوة بين القيادة وأغلبية الجمهور. ويعدّد الكتاب الأسباب التي تكرر واقع المستنقع الآسن، وفي مقدمها أنه نتيجة التعمّد على العيش في وضعية صراع يُنظر إليها بأنها جزء من تاريخ اليهود على مرّ العصور. يُضاف إلى ذلك أنه، بتأثير صيرورة ما تُعرف بـ"عملية التسوية" التي بدأت في تسعينيات القرن الفائت، تكرر في أوساط الإسرائيليين حكمٌ منحرفٌ وانتقائيٌ ومختلٌ يلقي أوزار المسؤولية عن جذور الصراع واستمراره، وعن منع الوصول إلى حلّ له، على كاهل الخصم فقط. وهذا الحكم يتمحور، بصورة حصرية وإطلاقية، حول ممارسة العنف من قبل الخصم لوحده، ويحول، في العمق، دون أي تعاطفٍ وجداني حياله، ودون أي

اعتبار لحاجاته. وهكذا تشكّل النظرة السلبية إلى الفلسطيني والعربي، برأي المؤلفين، أحد العوامل التي تمنع التقدم إلى الأمام في أي "عملية سلام" معه. غير أن السبب الأهم في عُرف المؤلفين يبقى كامناً في أن جزءاً كبيراً من الجمهور الإسرائيلي بات مقتنعاً، مثل زعمائه، بأنه يمكن العيش مع الصراع وإدارته في الوقت الحالي وكذلك في المستقبلين، القريب والبعيد. وما يوطّد هذه القناعة أن الجزء الأكبر من الجمهور الإسرائيلي، وكذلك من زعمائه، يعتقدون أن إسرائيل لا تدفع ثمناً باهظاً جزاء استمرار ادارة الاحتلال في أراضي 1967 وديمومة الصراع. وبناء على ذلك، يجري تكييف النفس مع هذا الواقع ومواصلة الحياة وكأنه لا وجود لاحتلال وقمع والنأي بالنفس عن أي مشاعر ذنب أو خجل. يؤكد المؤلفان أن ما يسعيان إليه هو وضع المجتمع الإسرائيلي أمام المرآة عبر جلوسه على أريكة تحليل العوامل النفسية - الاجتماعية التي تسببت بما آل إليه في الوقت الحالي، من دون الرغبة في طرح السبيل المُرتجى للخروج من المأل الرهين. ولا شك في أن من شأن مقولة عدم دفع إسرائيل ثمن الاحتلال أن تحيل إلى أفقٍ مُؤجلٍ قد يجلب نتائج مغايرة.

### 3 - الفوضى السياسية وحرب الكل في الكل:

حلت الأزمة الداخلية في إسرائيل كواحدة من بين ثلاثة من أشد التهديدات على إسرائيل، إلى جانب إيران وجبهة المقاومة، ومن شأنها أن تقوض "المناعة القومية وأمن الدولة"، بحسب "التقييم الإستراتيجي السنوي لإسرائيل" الذي نشره "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب. ووفقاً للمعهد، فإن الأزمة الداخلية، المتمثلة بعدم استقرار الحكم والتوجه إلى انتخابات متكررة للكنيست، في غضون سنتين، من شأنها تقويض أسس الأمن القومي بمفهومه الواسع. كذلك ستؤدي هذه الأزمة إلى ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها، من خلال مصاعب في الأداء، وتعطيل إجراءات اتخاذ القرارات، وانخفاض كبير في ثقة الجمهور بالمؤسسات وغياب التضامن والهدف المشترك بين فئات المجتمع الإسرائيلي. ورأى الباحثون في المعهد أن "المجتمع ممزق بين أزمات صحية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية وقدرة على الحكم متزامنة وكُشفت خلال وباء كورونا". وحلّت الأزمة الداخلية كالثالث أكبر تهديد على

إسرائيل. واعتبر المعهد أن التهديد العسكري الأخطر على إسرائيل في العام الحالي هو نشوب حرب في الجبهتين الشمالية والجنوبية، وتشمل إيران، حزب الله، سورية، الميليشيات الموالية لإيران وهجمات من غربي العراق. وأوصى المعهد بأن "يستعد الجيش الإسرائيلي وباقي الأجهزة الأمنية لهذا التهديد"، مشيراً إلى أن أزمة كورونا لم تؤدِّ إلى تراجعهِ وإلحاحيته. واعتبر المعهد أن على إسرائيل أن تمارس أنشطة مكثفة خلال العام الحالي أيضاً من أجل إضعاف ما سماه "المحور الإيراني - الشيعي" ومنعه من بناء جبهات عسكرية قريبة من إسرائيل وتعزيزها. وأشار المعهد إلى أن الأزمة الداخلية الشديدة في لبنان تنعكس على حزب الله، إلا أنها لا توقف استمرار تعاظم قوته العسكرية بمساعدة إيران. وأضاف المعهد أن إيران عازمة على استمرار التموضع في سورية، وأن الهجمات الإسرائيلية المتكررة ضد أهداف إيرانية في سورية لم تمنع استمرار هذا التموضع. لكن المعهد أشار إلى "الضربات التي تلقتها إيران تقلص قدرتها على ضبط النفس وقد تؤدي إلى رد إيراني ضد إسرائيل بواسطة أذرعها في الجبهة الشمالية، العراق أو اليمن". ولفت المعهد إلى أن وجود مئات الصواريخ الدقيقة بحوزة المحور الإيراني، وخاصة بحوزة حزب الله، بإمكانها التسبب بضرر كبير في إسرائيل وتعطيل منظوماتها العسكرية الحيوية وكذلك المدنية في الجبهة الداخلية. ودعا المعهد إلى بلورة إستراتيجية "من أجل وقف تطور هذا التهديد".

إلى جانب ذلك، اعتبر المعهد أن "البرنامج النووي الإيراني هو التهديد الأخطر على إسرائيل وينطوي على تهديد وجودي على إسرائيل. وإلحاحيته في العام 2021 متدنية أكثر، لكن خطورته المحتملة في المستقبل هي الأعلى". وبحسب المعهد، فإنه إلى جانب اغتيال العالم النووي الإيراني، محسن فخري زادة، وقائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري، قاسم سليمان، وتفجير منشأة نطنز، فإن "الضربات التي تلقتها إيران تقلص أيضاً قدرتها على ضبط النفس وقد تقود إلى رد ضد إسرائيل. ولذلك ما زالت إيران تشكل التهديد الأخطر على أمن إسرائيل، من حيث بناء جبهة عسكرية عند حدود إسرائيل ومن خلال برنامجها النووي أيضاً".

لقد شهدت الساحة السياسية والحزبية الإسرائيلية في الحقبة الأخيرة انتشاراً لمفردات غير معهودة في النقاشات والسجلات السياسية، مثل: الحرب الأهلية، الفوضى، انهيار الدولة، وذلك بالتزامن مع استمرار الأزمة السياسية المستفحلة في دولة الكيان، وعدم وجود بصيص أمل لإيجاد حلّ لها، حتى من خلال الانتخابات المبكرة الرابعة أو الخامسة. ومع بدء العد التنازلي لذهاب الإسرائيليين إلى صناديق الاقتراع يوم 2021/3/23، زادت حدة الاستقطابات السياسية والحزبية، وسط انتشار لافت لمفردات واتهامات بين الإسرائيليين، لم تكن سائدة في سنوات وعقود سابقة، وشمل ذلك الزعماء السياسيين، والكتّاب، والمعلقين على حدّ سواء، وليس هناك في الأفق ما قد يشير إلى تراجع في تدهور هذا الخطاب المتداول، في مرحلة ما بعد عقد جولات الانتخابات المبكرة بل إن المعطيات السائدة تحفّز على مزيد من انحدار النقاشات السياسية.

لقد كان من مشاهد السجال السياسي والحزبي الإسرائيلي ما تمثل يوم 4 شباط/فبراير 2021 في تقديم القوائم الانتخابية المتنافسة على مقاعد الكنيست الـ120، وما مثلته من حالة استنزاف للنظام السياسي الإسرائيلي، حيث بلغ عددها 39 قائمة، وعبرت عن حالة "مرضية". لقد بلغ عدد القوائم الحزبية المسجلة في الانتخابات الأخيرة رقماً قياسياً، على الرغم من أن العديد من أعضاء الكنيست كانوا يدركون أنهم سيخسرون مقاعدهم بعد آذار/مارس الماضي، خصوصاً في ضوء الانهيار المتوقع لعدد من الأحزاب، لأنها لن تجتاز نسبة الحسم، ونشوء أحزاب انشقاقية أخرى، وغياب وجوه مركزية في الكنيست الأخيرة، لكن التغيير الدراماتيكي في الانتخابات وفق استطلاعات الرأي أن قرابة خمسين عضواً في الكنيست لن يكونوا في البرلمان المقبل، بالإضافة إلى خلوه من الجنرالات العسكريين بعد إخفائهم السياسية المتلاحقة، لا سيما بيني غانتس وغابي أشكنازي وموشيه يعلون. وتعكس البيانات الحزبية الإسرائيلية الأخيرة حالة من الدوران الذي لا يتوقف، لأن هذا العدد اللامتناهي من القوائم الانتخابية يسهم بصورة واضحة في عدم تحديث النظام السياسي الإسرائيلي من جهة، وفي جعله عرضة للاستنزاف من جهة أخرى، وبالتالي تعطينا هذه القوائم نتيجة واضحة عن نظام سياسي

مريض، يعتمد أساليب معقدة، ويلحق الضرر بعمل الكنيست. ووفقاً لآخر استطلاع أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي، فإن تأييد الكنيست حالياً يصل بالكاد إلى نسبة 21%، فيما انخفضت الثقة في الأحزاب الإسرائيلية إلى نسبة غير مسبوقة بلغت الـ14%. وتجلّى عدم الرضا العام عن القادة الإسرائيليين لأسباب مختلفة مثل تجاهل قيود كورونا، وخروقات الإغلاق، وباتت حركة الاحتجاج اليوم أوسع بكثير وأكثر تنوعاً من سابقتها. والإسرائيليون يتوافقون على أن معظم الأحزاب كشفت عن هويتها غير الديمقراطية، لأن معظمها ليس لديه برنامج حقيقي، أما خطط عملها، إن وجدت، فهي جزئية وقصيرة الاجل، وهذا يعني إضعاف هذه الأطر والأحزاب السياسية، مما يؤدي إلى نزعات الشخصية، ودعم القادة الاستبداديين.

من السمات اللافتة في القوائم الانتخابية المرشحة للكنيست مؤخراً أيضاً، دمج بعضها، وانقسام البعض الآخر، واختفاء البعض الثالث، وتقاعد شخصيات بارزة من السباق، وعودة آخرين، تخلوا عن التنافس فترة طويلة، إلى الظهور، تمهيداً لخوض المعركة الانتخابية. ويُعبّر عدد القوائم المتنافسة في الانتخابات الأخيرة عن الانقسامات الإسرائيلية العديدة، والنفور المتزايد بين السياسيين، وقبل كل شيء فإنه ليس لديها أيديولوجية متماسكة، وخطة مفصلة للتعامل مع العديد من التحديات التي تواجه المجتمع الإسرائيلي اليوم، وهي وصلت حالة من الضعف لدرجة باتت قادرة بالكاد على أداء دورها السياسي المركزي. وفي الخلاصة فإنه بالرغم من تزايد عدد المرشحين، فإن «إسرائيل» على وشك أن تصبح دولة بدون نظام حزبي متطور، صحيح أن هناك عدداً كبيراً جداً من القوائم الحزبية، والمجموعات المتخصصة، والمبادرات الشخصية، والتركيبات التي تتطلب تكويناً، لكن كلها بدائل ضعيفة جداً للأحزاب السياسية القوية، حتى إن هذه الأحزاب الإسرائيلية التي تُجري انتخابات تنافسية، كثيرٌ منها ذو ميول استبدادية، مما سيكون له عواقب وخيمة على الكيان الإسرائيلي. وهذا يؤكد التخوفات الإسرائيلية من ظاهرة تكرار الجولات الانتخابية المبكرة، لأنها تتسبب بتدهور القوائم الحزبية وشرذمتها، وهي تركت معظم الأحزاب الإسرائيلية مفلسة، مما جعل مؤسساتها هشة، وأنشطتها محدودة

للغاية، وأيديولوجياتها في أحسن الأحوال غامضة، ولذلك فإن حالة الانقسامات أو الاندماجات الحزبية الإسرائيلية لن تفلح في تحسين حالة الهياكل الحزبية الفاشلة. بالتالي فمن التوصيفات الإسرائيلية اللافتة، ذات الدلالة المهمة، أن فقدان الثقة بأهم الهياكل الأساسية في الدولة يهدد حتماً قدرتها على البقاء، ويجعل حياتها السياسية أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات، وفرض السياسات، وتبلور المزيد من الجيوب المستقلة التي لا تخضع لسيطرتها، وهذا التفكك المؤسسي أعمق بكثير مما تكشفه الصراعات حول شكل وتركيب قوائم الكنيست المقبلة، وكل ذلك يرفع أزمة التمثيل السياسي في "إسرائيل" إلى ذروتها.

ثمّة مؤثر لافت آخر، يتعلق بأن الأحزاب السياسية الإسرائيلية تخلت عن "ديموقراطيتها" الداخلية، وباتت تعمل لصالح أفراد معينين، حتى إن بدء العد التنازلي للانتخابات دفع الأحزاب المنخرطة فيها للتخلي عن الانتخابات التمهيدية، وهذا الإجراء يعني أنها تدوس على دساتيرها التي تنص على وجوب إجراء هذه الانتخابات المبكرة قبل كل حملة انتخابية، وهذه المرة الثالثة التي يتم فيها الدوس عليها، انطلاقاً من رغبات قادتها بالحفاظ على ولاء أعضاء أحزابهم، وخوفهم من منافسيهم في الأحزاب الأخرى، حتى أنه بعد أيام قليلة فقط على إغلاق تسجيل القوائم الانتخابية، بدأت تختفي المظاهر الحزبية في "إسرائيل"، وتتفوق عليها شخصيات الحاخامات والقادة، وهم يتفوقون على المؤسسات الحقيقية والأعضاء الحزبيين، وتحول الزعماء السياسيون الحزبيون إلى العمل انطلاقاً من مشاريع فردية شخصية، ويجدون صعوبة بالتنقل بين مساراتها السياسية، وصولاً للتكيف مع حالة "الأنا العملاقة" التي تملكهم. وهكذا يمكن القول أن التطورات الحزبية في "إسرائيل" أوجدت حالة من التصدع بين أقطابها، تصل حدّ التهديد بدخول مواجهة مفتوحة بينها، بسبب حالة الغطرسة المتزايدة، وادعاءات التباهي التي لا تتوقف، ومزاعم كل حزب وقائد بحيازته الحصرية للعلاج الخاص لجميع مشاكل "إسرائيل"، وبدلاً من إجراء المراسيم الديموقراطية في الأحزاب الإسرائيلية، بدت الانتخابات وكأنها حفلة للمصابين بجنون العظمة.

في السياق نفسه حذر رئيس جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي "الشاباك"، ندادف أرغمان، من حدوث عمليات اغتيال سياسية على خلفية الأزمة الداخلية المتواصلة. وفي بيان غير مسبوق، قال أرغمان إن "خطاب العنف والتحريض، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن يفضي إلى عمليات اغتيال"، مطالباً بوقفه. وعلى الرغم من هذا بيان فقد واصل رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، الذي يقع هذا الجهاز الاستخباري تحت مسؤوليته المباشرة، التحريض على خصومه السياسيين. وفي منشور على "فيسبوك" شبه نتنياهو زعيمة حزب "يمينا"، نفتالي بينت وإيليت شاكيد بـ "العملاء" الذين كشفوا أسرار البلاد، لأنهم وافقوا على الانضمام إلى الحكومة التي أعلن زعيم المعارضة يئير لبيد تشكيلها. وانضم وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس إلى رئيس "الشاباك" في تحذيراته، فلفت، في تغريدة على حسابه بموقع "تويتر"، إلى أنه "لم يتم استخلاص العبر من تجارب الماضي"، ملاحظاً إلى أن نتنياهو يقود الخط الذي يقوم على نزع الشرعية عن الإجراءات السياسية التي تتم في إطار قانوني. ولفت الجنرال الإسرائيلي عوديد تيرا، إلى أن "القول بأن الحكومة أقيمت لتعالج الصدع لدى الجمهور لا يوجد له منطق، لأن الحكومة المتصدعة من ناحية أيديولوجية من شأنها أن تعمق الصدع عند الجمهور". ونبه إلى أن «الحكومة الجديدة تتشكل من أشخاص ذوي أيديولوجيات قطبية وهامة دحرت جانبا، وهذا يعني أن الأيديولوجيا ليست هي التي تحركهم بل العواطف الشخصية، وهذا سيئ».

#### 4 - أفول عهد الجنرالات:

بينما شهد الكنيست في دوراته الأربع الأخيرة حضوراً لافتاً للجنرالات الإسرائيليين ممن نجحوا في السياسة، فإن التقديرات الإسرائيلية تتوافق بشأن غيابهم في الانتخابات المقبلة، مما قد ينذر بنهاية عصر الجنرالات في السياسة الإسرائيلية، عقب الإعلان عن تقاعد مبكر لغابي أشكنازي وزير الخارجية، وتأكيد غادي آيزنكوت قائد الجيش السابق عدم الانضمام لأي قائمة حزبية، والكشف أن

بيني غانتس وزير الحرب لن يتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة، بالإضافة إلى انسحاب موشيه يعلون من السباق الانتخابي. الغريب أنه قبل سنتين كان يُنظر لحزب أزرق - أبيض على أنه البديل الأبرز لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حيث ترأسه قائد أركان الجيش السابق بيني غانتس، وانضم إليه نظيره موشيه يعلون وغابي أشكنازي، لكن بعد سنتين فقط، أعلن الأخير أنه سيأخذ استراحة من السياسة، ولم ترتفع حظوظ غانتس في استطلاعات الرأي، واستقال يعلون من الحياة الحزبية بعد تعثراته المتلاحقة.

يظهر إخفاق كبار العسكريين الإسرائيليين إلى أي مدى أنهم لا يفهمون "الحمض النووي" للسياسات الحزبية في "إسرائيل"، لأن آخر مهمة شاركوا فيها في حياتهم هي الجيش، على الرغم من أن السؤال يطرح عن سبب نجاح أرييل شارون وإسحاق رابين، وإيهود باراك، هؤلاء الجنرالات الذين حكموا السياسة الإسرائيلية لعدة سنوات. وهذه الظاهرة تحمل ضمناً بؤادر تهديد وجودي لـ "إسرائيل"، ويكمن في التهديد الاجتماعي الموجود داخل الإسرائيليين، لأن الساسة الإسرائيليين، ومنهم الجنرالات، باتوا يقدسون الكذب، والخداع، والحيل، ووضع العصي في الدواليب السياسية، ومن يحاول الوقوف في وجههم يُنظر إليه بنوع من الاشمئزاز، مما يشكل الضربة الأكبر بوجه المجتمع الإسرائيلي اليوم.

## 5 - انتشار الفساد:

بالتزامن مع انطلاق العملية الانتخابية الإسرائيلية، تزايدت التحذيرات من ظهور "إسرائيل" غارقة بالفساد، وأصبح المزيد والمزيد من الإسرائيليين يتقبلون ظاهرة الفساد الحكومي في مؤسسات الكيان، وانتشار المزيد من القناعات الإسرائيلية بأن جميع حكاهم ومسؤوليهم فاسدون، ولا توجد شخصيات عامة نظيفة، بل الجميع مدفوعون بالمصالح الشخصية، وكل شيء يترجم إلى أموال كبيرة ونفوذ، وهكذا يصاب الجميع بالفساد.

الكثير من الإسرائيليين يتشاركون هذا الاعتقاد، وفي عصر الأخبار السريعة، كلما ظهرت قضية فساد إسرائيلية، هناك من يسارع لمقارنتها بدول العالم الثالث، وبات الجمهور الإسرائيلي مرتبكاً، وفي أحسن الأحوال لم يعد يعرف كيف يميّز بين الحقيقة والكذب، مع العلم أن التقديرات المتزايدة في أوساط الإسرائيليين تتحدث عن تزايد خطير في قضايا الفساد، ولوائح الاتهام الشديدة، مما يجعلهم مقتنعين بأنهم في دولة كل مسؤول فيها فاسد، ويجعل من هذا الفساد سبباً وجيهاً بما يكفي لعدم اختيار مرشح معين في الانتخابات الإسرائيلية القادمة. مع العلم أن هذا "الفساد" الإسرائيلي لم يعد موجوداً فقط في الساحات الحكومية والوزارية، ولكن أيضاً في السلطات المحلية والبلديات، ولذلك تمّ انتخاب عدد غير قليل من رؤسائها على الرغم من وجود علاقة أو أخرى تحوم فوق رؤوسهم بالفساد، ولذلك فقد وصلت خطورة ظاهرة الفساد في "إسرائيل" إلى حدّ أن مؤشر الفساد العالمي لسنة 2020 الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية حصلت فيه "إسرائيل" على درجة 60 من أصل مئة، وهي ليست بعيدة عن الخط الأحمر، وفيما يتعلق ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تظهر صورة أكثر قتامة، فإن "إسرائيل" تحتل المرتبة الـ 25 من بين 37 دولة. والفساد الأساسي في "إسرائيل" بدأ عندما تمّ استخدام السلطة العامة بشكل غير لائق للترويج لزعيم واحد على حساب الآخرين، وخصصت موارد الدولة لساسة سيّئي السمعة، واستخدامها لتجميع الثروات والرحلات الجوية والهدايا والأراضي والشقق، وبات يتمثل في الاستخدام غير المناسب للسلطة العامة لغرض تعزيز المصالح الشخصية، والنتيجة تتمثل بتوزيع الأموال دون شفافية، بسبب انتشار المحسوبية وغياب نظام العدالة، الذي يتم فيها وضع أبناء كبار المسؤولين الإسرائيليين في المناصب العليا على حساب الآخرين، حتى وصل الأمر إلى استخدام "الحريديم"، اليهود المتدينين، للسلطة السياسية لتعزيز مصالحهم.

هكذا أسهمت الأنظمة والمؤسسات السائدة في "إسرائيل" بشكل كبير بتطوير الفساد فيها، في ظلّ وجود قوانين لا تمنع انتشاره، مثل إمكانية عودة شخص مُدان بجريمة مشينة إلى الحياة السياسية، ما يدفع الجمهور الإسرائيلي للتسامح تجاه السلوك الإجرامي للفاستين، ويعيد للحياة السياسية العامة من جلسوا

في السجن، وأدينوا بالفساد العام، ولن يتفاجأوا إذا ترشح وفاز عدد منهم في الانتخابات القادمة. مع العلم أن هناك سبباً آخر لم يعد تخطئه العين، ويتمثل بوجود محاولات للترويج لمشروع قانون إسرائيلي يضاعف الحبس على قضايا الفساد من سبعة إلى 14 سنة، لكن تمّ رفض هذه المحاولات في مرحلة القراءة الأولية في الكنيست، في حين أن القانون الذي يسمح لمرشح لديه لوائح اتهام بالترشح لرئاسة الوزراء يعطي شرعية للفساد العام، كما يفعل عدم وجود قانون يقيد ولاية رئيس الوزراء، والنتيجة أن السلطة المتراكمة على مرّ السنين يمكن أن تؤدي للفساد العام.

في هذه الأحيان أيضاً يتهم الإسرائيليون نظامهم القضائي السائد بأنه يتسم بالبطء، ويسهم في تنامي ظاهرة الفساد، والقضايا التي يتم فتحها تبقى عالقة لسنوات عديدة في مكتب المدعي العام، وغالباً ما يتم إغلاقها برديّ ضعيف، وفي مثل هذه الحالات، يطور الكثير من الإسرائيليين التعاطف مع المشتبه بهم بالفساد، ويفقدون الثقة في الأنظمة القانونية بسبب سلوكها الإشكالي. حتى إن سلوك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في التشهير والتحريض ضدّ المؤسسات الحكومية يقدم إسهاماً كبيراً في فقدان الثقة، وعندما لا توجد ثقة في الهيئات المسؤولة عن تحديد من هو فاسد، ومن ليس فاسداً، فإن الوضع يمكن أن يتدهور في "إسرائيل"، وهو الحاصل فعلاً، والنتيجة أن هذا الفساد الذي بات ينخر في مؤسسات الدولة، ودوائر صنع القرار فيها، وغياب مظاهر الشفافية، يمكن أن يؤدي إلى عدم تعاون الجمهور الإسرائيلي، على الرغم من أنه يشكل خطراً على مستقبل الكيان.

## 6 - الكراهية بين الإسرائيليين:

يحذر الإسرائيليون من تفاقم حالة الكراهية الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي؛ لأنها ستؤدي بهم إلى الهاوية، وباتت "إسرائيل" نفسها تشهد انتشاراً غير مسبوق لما بات يوصف بـ "وباء" الكراهية الداخلية، وفيما يسقط وباء كورونا آلاف الإسرائيليين، ويشل اقتصادهم بشكل شبه كامل، ويغير أسلوب حياتهم، فقد فشلت "إسرائيل" في محاولة الحفاظ على "وحدتها الوطنية" فشلاً ذريعاً. ويجد الإسرائيليون أنفسهم

في الوقت الراهن يعيشون مرة أخرى في دوامة مشتركة من الوباء والانتخابات، وكأنهم يحيون حالة من الجنون الحقيقي، دفعت أوساطهم السياسية لرفع البطاقة الحمراء، والتذكير بأنهم في الطريق إلى الهاوية، بسبب الكراهية الداخلية المتزايدة، وتمّ التعبير عنها بالفعل في العنف الجسدي في الشوارع. وتعتقد الأوساط الإسرائيلية أن "ذروة الكراهية" في الحملة الانتخابية المقبلة ما زالت تنتظرهم، لأن أحداث الأيام الماضية أثبتت أن هذا هو الشكل الذي ستبدو عليه الانتخابات، لأنه سيحمل الكثير من الكراهية والانقسام، والإسرائيليون الذين يستيقظون على واقعهم الأليم، لأن هذا ما تبدو عليه ديموقراطيتهم المشوهة والقيحة، وبات واضحاً أن "قمة الوقاحة" ما زالت أمامهم.

في الوقت نفسه، فإن دوائر الكراهية بين الإسرائيليين هي أوسع بالفعل مما يرونه الآن، لأنها تحمل كثيراً من مؤشرات الاشمئزاز والازدراء الذي يظهره ناخبو الأحزاب الإسرائيلية لبعضهم البعض، بعد أن دأبوا في الآونة الأخيرة على وصف منافسيهم بالعديد من التعبيرات الفظة، وكأنهم أمام طغمة عسكرية لا يمكن إيقافها، تريد العودة إلى السلطة في "إسرائيل"، بأيّ ثمن، حتى لو كان من خلال تشويه سمعة المعسكر الموازي. علماً بأن النتيجة المتوقعة لما يشهده الإسرائيليون من مظاهر الكراهية والتفسخ الداخلي تتمثل في أنهم باتوا يخشون ذهابهم إلى قاع الهاوية، وإمكانية تجدد الحرب الأهلية التي حذر من اندلاعها مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الراحل، لأن إمكانية تجدد حوادث العنف الداخلي بينهم ستكون نتيجتها النهائية نقلهم إلى هوامش التاريخ، وهذه كلها مفردات إسرائيلية.

إن "إسرائيل" تعاني من "تصدع" أصاب مجتمعها، وهدده بالتقسيم، مما يشكل تحدياً من الدرجة الأولى، وقد يشعل النار من جديد، لأنها تشهد شقاً اجتماعياً عميقاً، وجمراً الكراهية أشعلها لعدة سنوات، وأسفر عن تآكل مستمر لمؤسسات الدولة والمحكمة العليا، مما سيساعد في إشعال هذه الكومة النارية بأكملها.

ذروة مؤشرات الكراهية تجاوزت حدّ الاتهامات الإسرائيلية المتبادلة بالتقصير في شؤون الدولة، بل وصلت إلى استخدام مفردات كانت تقع إلى عهد قريب تحت طائلة التشهير والقذف، لكنها باتت اليوم

متداولة بصورة شبه يومية، ومنها اتهام إيهود أولمرت رئيس الوزراء الأسبق لنظيره بنيامين نتنياهو، بأنه "محتال، ومستعد لبيع الدولة مقابل وجوده السياسي والشخصي، وهو رئيس وزراء فاشل ومدمر وماكر، ويدير عصابة إجرامية، وبات شخصية مقززة وغير مقبولة"، على حدّ وصفه.

## 7 - الفقر يتفاقم:

سجل الفقر في إسرائيل خلال العام الحالي زيادة بنسبة تتراوح بين 8% - 14%، مع تزايد انعدام المساواة بما بين 1.5% - 4%، بسبب أزمة كورونا، وفقا لتقرير صادر عن "معهد طاوب لأبحاث السياسة الاجتماعية في إسرائيل". وفي موازاة ذلك، امتنعت مؤسسة التأمين الوطني، لأول مرة منذ عشرين عاما، عن نشر تقرير الفقر الرسمي السنوي. وشدد الباحثان في "معهد طاوب"، بروفيسور جون غال وشافيط مدهالا، في التقرير، على أن المتضررين الأساسيين من أزمة كورونا هي العائلات العاملة، التي فقد أربابها مكان عملهم أو تضرر دخلهم، والعائلات الأحادية الوالدين وعائلات شابة. وأضافا أن الوضع الاقتصادي ساء بالأساس في أوساط السكان في سن العمل ولدى 50% من المجتمع العربي. واضطر قسم من المتضررين إلى تقليص كميات الطعام أو عدد الوجبات لأسباب اقتصادية في أعقاب جائحة كورونا. وقال رئيس برنامج سياسة الرفاه الاجتماعي في المعهد، بروفيسور غال، إن "الأزمة ألزمت أجهزة الدولة باستثمار موارد مالية كبيرة، وشهدنا زيادة دراماتيكية فعلا في الإنفاق الاجتماعي. ويصعب معرفة كيف ستؤثر الأزمة على رفاة المواطنين لفترة طويلة، لكن لا شك في أن هذا الأمر متعلق بقدر كبير باستعداد الحكومة لمواصلة برامج الإعانات، بهدف تخفيف ضائقة فاقد العمل ومساعدتهم على الاندماج في سوق العمل في الوظائف المناسبة". ويشار إلى أن "معهد طاوب" هو معهد أبحاث مستقل، ويزود صناع القرار والجمهور بأبحاث ومعطيات في عدد من القضايا الأكثر أهمية التي تواجهها إسرائيل في مجال التربية والتعليم، الصحة، الرفاه الاجتماعي، سوق العمل والسياسات الاقتصادية، من أجل التأثير على عملية صناعة القرار وتحسين رفاة السكان.

وتوقع رئيس "معهد طاوب"، بروفيسور أفي فايس، أنه بسبب العجز المالي الهائل في الميزانية في أعقاب الإنفاق من أجل مكافحة الجائحة، فإن "الحكومة ستضطر بعد الأزمة إلى خفض عجزها بسرعة وتشجيع النمو من أجل إعادة توازن الدين - الإنتاج إلى مستواه قبل الأزمة".

من جانب آخر، اعتبر رئيس برنامج السياسة الاقتصادية في المعهد، بروفيسور بنيامين بن طال، أن "وضع ديننا القومي اليوم أفضل بكثير منه في دول متطورة عديدة أخرى ومحيط الفائدة مريح جدا. ويحظى الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة بثقة كبيرة في سوق المال العالمي. وبرغم ذلك، فإن أداء غير سليم واستثمارا غير صحيح للمال من شأنه تغيير هذا الوضع بسرعة". وأشار التقرير إلى أن الأضرار في مجال التشغيل خلال أزمة كورونا لم تكن موحدة وتأثرت بمتغيرات عدة. ففي بداية الأزمة، تضرر تشغيل النساء أكثر من الرجال، حيث 38% من النساء العاملات تحولن إلى عاطلات عن العمل، مقابل 30% من الرجال، وذلك إثر تعطيل جهاز التعليم وخروج مساعدات معلمات إلى إجازة بدون راتب، أو بسبب بقاء النساء في البيوت مع أطفالهن. كذلك تضرر من الأزمة، خاصة خلال الإغلاقات، ذوو المستوى التعليمي المتدني، والمتضررون الأساسيون كانوا من العاملين الشباب وعاملين مسنين بعد سن التقاعد.

وأكد التقرير على أن أزمة التشغيل خلال جائحة كورونا ألحقت ضررا اقتصاديا بالعاملين من المجتمع الحريدي، وخاصة بين الرجال في هذا المجتمع، وبلغت نسبة البطالة بينهم 48%، مقابل 28% بين اليهود غير المتدينين، خلال نيسان/أبريل الماضي، وبقيت مرتفعة بين الحريديين لاحقا. وكانت نسبة العاطلين عن العمل مرتفعة في المجتمع العربي منذ بداية الأزمة، لكنها تراجعت، ومنذ تموز/يوليو كانت أقل من النسبة في المجتمع اليهودي غير الحريدي في بعض الأشهر، حسب تقرير "معهد طاوب".

في موازاة ذلك، أرجأت مؤسسة التأمين الوطني نشر تقرير الفقر الرسمي السنوي، لأول مرة منذ عشرين عاما، إلى منتصف العام المقبل. ونقلت صحيفة "هآرتس"، اليوم، عن مصدر في التأمين الوطني قوله

إنه "واضح أن هذا التقرير لم يكن فيه إطراء للحكومة. وكان سيظهر أنه وصلنا إلى الوضع الصعب خلال كورونا لأننا دخلنا إليه مع جهاز أمن اجتماعي مليء بالثقوب، ورصد مخصصات واستثمارات متدنية في كافة المقاييس".

وقال مدير عام التأمين الوطني، مئير شبيغلر، إن تأجيل نشر التقرير نابع من أن دائرة الإحصاء المركزية لم تحول إلى مؤسسته المعطيات ذات العلاقة حتى الآن، لكن نائب مدير عام التأمين الوطني حتى الشهر الماضي، بروفيسور دانيال غوتليب، شدد على أنه لا ينبغي أن يمنع عدم توفر معطيات دائرة الإحصاء نشر تقرير الفقر.

وتنشر مؤسسة التأمين الوطني تقرير الفقر الرسمي منذ 20 عاما في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر من كل عام، ويستعرض معطيات الفقر وانعدام المساواة في إسرائيل للسنة السابقة، ويقارن بين استثمارات السلطات بكل ما يتعلق بهذه المواضيع وبين الاستثمارات في دول أخرى. واحتوت تقارير الفقر منذ سنوات على انتقادات للحكومات الإسرائيلية، وبينها أن الاستثمارات في إسرائيل، وبضمنها مخصصات التأمين الوطني، من أجل تقليص الفقر ضئيلة قياسا بدول غربية أخرى.

## 7 - الخطر الوجودي:

دفعت مؤشرات الكراهية المتزايدة بين الإسرائيليين إلى صدور تحذيرات من كبار الجنرالات من سيناريوهات قاتمة تحيط بمستقبلهم، في ظل ما وصفوه بـ"الفجوات الكبيرة بين مختلف مكوناتها الاجتماعية"، معتبرين ذلك أكثر خطراً من حرب تقليدية قد تشن عليهم، بما في ذلك أخطر السيناريوهات المتوقعة التي قد تهددهم، والقاسم المشترك بينها هو التوقعات الصعبة القاسية على

مستقبلهم، وصولاً لما يشبه تهديداً وجودياً ضدهم. ولا يتورع الإسرائيليون، وهم يرون مشاهد الخطر الذي يهدد كياناتهم، عن محاكاة ما عايشوه من هزيمة مروعة خلال حرب 1973، حين وصلت لمستويات غير مسبوقة من الإحباط واليأس، وتسلت الهزيمة العسكرية للوعي الداخلي في نفوسهم، حول مسألة بقاء الدولة من عدمه، وأوجد البيئة الخصبة لظهور ما يعرف بـ"الأدب البائس"، ويتساءلون: "هل تعيش إسرائيل اليوم المرحلة ذاتها؟".

من الشواهد التي يستند إليها الإسرائيليون في التحذير مما يعيشونه من أحداث خطيرة، استخدامهم لمفردات "الكارثة القادمة" نحو "إسرائيل"، وأنها ستجد نفسها بعد بعض الوقت "على حافة الهاوية"، في ظلّ اتساع الفجوات الاجتماعية بينهم، وما قد تحدثه من "انفجار داخلي كبير"، يدخل "إسرائيل" في حالة من "التيه والهاوية"، على الرغم من تفوقها العسكري والاقتصادي والنوعي، لكن جبهتها الداخلية تشهد "انقسامات وتشققات" لم تعدها من قبل في تاريخها، وقد باتت تجد نفسها اليوم في "حالة تراجع".

المزيد من الشواهد المقلقة تتمثل في "اتساع الفوارق والفجوات" في المجتمع الإسرائيلي، والوضع الاجتماعي والسياسي "الهش للغاية"، وهو "أخذ بالتطرف" مع مرور الوقت، فهناك فجوات داخل مجموعات اجتماعية متعددة، وخلافات بين الحكومة والجهات المولجة تطبيق القانون، ومحاولات للمس بالجهاز القضائي. وتتضافر الأوضاع الداخلية في "إسرائيل" لتجعل منها "دولة" غير عاقلة، بل تعيش حالة من الفوضى، ويقربها أكثر من أي وقت مضى إلى انفجار القنبلة الاجتماعية الموقوتة فيها، بسبب انهيار نظامها السياسي، واستبداله بالفوضى الكاملة. ومن مشاهد الحالة المزرية التي تعيشها "إسرائيل" ما يطلق عليه البعض من تحذيرات بشأن "موت الأيديولوجيا"، وانتشار الفوضى فيها، وهذا يشمل جميع الأحزاب: الليكود ويوجد مستقبل (يش عتيد)، وأزرق - أبيض، و"إسرائيل بيتنا"، وحزب العمل، والجميع متشابهن وغير مبالين، وباتت السياسة الإسرائيلية بلا منصة حقيقية، بل أصبحت

مملة، وباتت تشهد المزيد من الاضطرابات، والكشف عن نقاط ضعف وفشل لحكومتها، وإنذاراً باضطرابات محتملة.

لقد حصلت الاضطرابات التي شهدتها "إسرائيل" في عقود سابقة بين معسكرات اليمين والوسط والمتدينين، لكن صراعاتها هذه الأيام ليست بين اليمين واليسار، وبين الأيديولوجيات المختلفة والمتعارضة والمتضاربة، بل ببساطة مع نتنياهو أو ضده، ومعركتها السياسية اليوم ذات أبعاد شخصية، والنقاش الوحيد المتبقي هو حول "من سيكون سائق المركبة، من دون حديث عن السيارة والأمتعة". والوضع الذي تعيشه "إسرائيل" حالياً يشبه الرمال المتحركة، وهبطت التطورات المتلاحقة على ساستها مثل العاصفة، وظهرت مئات الآلاف من الأصوات التي ليس لها انتماء سياسي، وباتت بحاجة ماسة للولاء الأيديولوجي، لأنها تذهب مع الأسماء والأشخاص، بدلاً من الانحياز للأفكار السياسية، ولذلك فإن السؤال الإسرائيلي المهم، ليس ما إذا كان نتنياهو سيفوز مرة أخرى في الانتخابات المقبلة أم سيخسر، لكن السؤال الأكثر أهمية: لماذا تخلت "إسرائيل" عن الجدل الأيديولوجي؟

نتيجة لتلك التطورات السياسية المتلاحقة، فإن الخريطة السياسية والحزبية لم تشهد أبداً مثل هذه الفوضى، من التحركات السياسية الملتوية، والتواصل، والانفصال، والانضمام، والمغادرة، واليوم فإن غالبية الإسرائيليين لا يديرون نقاشاً مثمراً حقيقياً دون إهانات وألفاظ نابية، مما يؤكد أن الجمهور الإسرائيلي يعيش اليوم أجواء مستمرة من التوتر العاصف، بسبب المعسكرات السياسية والحزبية اليائسة، وغير المبالية بالنقاشات الأساسية، خصوصاً مع زيادة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تقسم المجتمع الإسرائيلي، ولذلك فإن تأسيس الأحزاب الإسرائيلية الجديدة لم تركز على البرامج الأيديولوجية، بل اكتفت بالتسويق الشخصي لقادتها.

إن تزامن ذهاب الإسرائيليين إلى الانتخابات المبكرة المقبلة مع انتشار رائحة كريهة من الأحقاد والضغائن، بالتزامن مع تفكك الأطر، والهجمات المتبادلة، ومفردات التلاوم الثنائية، وبكثافة عالية،

ليس فقط بين التحالف والمعارضة، وهو أمر يحدث بشكل روتيني، ولكن داخل التحالف الحكومي نفسه، مما يهدد بأخطار تفوق انتصار حزب على آخر.

## 8 - خاتمة:

إن تنوع البيئات الاجتماعية التي جاء منها المستوطنون يشكّل أحد أبرز مشكلات المجتمعات الاستيطانية (مثل "إسرائيل"، والولايات المتحدة، وجنوب إفريقيا في فترة التمييز العنصري... إلخ) إذ يتسبب ذلك في جعل المنظومة القيمية للمجتمع متضاربة، من حيث ترتيب وتركيب السلم القيمي بشكل عام، وتحديد القيمة العليا في هذه المنظومة بشكل خاص. وتؤدي وسائل التواصل الاجتماعي دوراً في عمليات الشحن النفسي، مما يعزز النزعة العنصرية والسلوك العصابي للمجتمع، وتدل الأرقام المتوفرة أن هناك منشوراً إسرائيلياً يدعو للعنف ضدّ العرب والفلسطينيين كل 64 ثانية على وسائل التواصل الاجتماعي، وقد صدر ما مجموعه 495 ألف منشور عنيف ضدّ العرب والفلسطينيين سنة 2019، وقد كانت القائمة العربية المشتركة وقادتها المواضيع الرئيسية للخطاب الصهيوني العنيف خلال الانتخابات البرلمانية في السنة نفسها. وقد نشر المركز العربي للنهوض بوسائل التواصل الاجتماعي نتائج مؤشره السنوي للعنصرية والتحريض في مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية لسنة 2019، وكشف البحث أن ذروة التحريض ضد الفلسطينيين والعرب في سنة 2019 ارتبطت بجولتي الانتخابات الإسرائيلية، كما يظهر أن هناك ارتفاعاً بنسبة 14% في الخطاب العنيف تجاه العرب والفلسطينيين بين الجولتين، كما تشير هذه الإحصائيات إلى ارتفاع بنسبة 5% في المنشورات التحريضية مقارنة بإحصاءات 2018. وطبقاً للعديد من الدراسات المتخصصة يتبين أن المجتمعات الاستيطانية الإحلالية، التي عملت على تصفية أو تهجير أو تدمير أو تمزيق المجتمع الأصلي، تجعل من القوة القيمة العليا الجامعة، التي يشترك فيها أغلب أفراد المجتمعات الاستيطانية؛ على الرغم من التباين الحاد في خلفياتهم الاجتماعية والثقافية. إذ إن نشوء المجتمعات الاستيطانية تمّ بالقوة، ثم إن

النجاح في ممارسة هذه القوة سواء ضد السكان المحليين أم ضد الطبيعة يعزز من مركزية فكرة تقديس القوة والعنف. وهنا تجدر الإشارة الى ان تصرفات المستوطنين اليهود العنيفة ضد الفلسطينيين تتسم بالمزاوجة بين الجرم الأخلاقي (الاعتداء على الممتلكات، أو سرقة الأموال، أو السيارات،... إلخ) وبين الجرم السياسي، إذ إن المستوطن يضيف على جرمه الأخلاقي ذرائع دينية لا سيّما من كان ينتمي للحركات الدينية الأصولية اليهودية، أي تغطية الجرم الاخلاقي بالذريعة الدينية، مما يخلط الدافع الاجتماعي بالدافع السياسي للجريمة. وبالتالي فإن مصدر الانحراف الاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسرائيلي ليس منفصلاً عن عوامل ثلاثة تمجد القوة والعنف، وتُشكل الخلفية الثقافية لكل شريحة من شرائح مجتمع الاحتلال وهي: طريقة تشكّل المجتمع الاستيطاني بالقوة، فالإسرائيلي تمرّد على مجتمعه الأصلي الذي هاجر منه، واستخدم القوة للسيطرة على جغرافيا جديدة، ويمارس بقاءه من خلال دورات العنف مع السكان الأصليين وجيرانهم، بالإضافة إلى عاملين آخرين وهما: منظومة القيم الدينية التي تقوم على فكرة التفوق العنصري، والإرث الغربي المبني في بعض أبعاده على المزاوجة بين قيم الصراع والقوة وبين قيم البراغماتية والنفعية، وهو البعد الذي يتواءم مع منظومة قيم المجتمعات الاستيطانية الإحلالية حيث العلاقة بين الجريمة الاجتماعية والجريمة السياسية تكمن في تشابك جذور كل منهما مع الآخر، فمجتمعات الاستعمار الاستيطاني الإحلالي التي تُعلي من قيمة القوة تبتث هذه القيمة في جناحيها السياسي والاجتماعي. وتشير نتائج الدراسات المتخصصة إلى أن العنف السياسي والعنف الاجتماعي يشتركان في سبب أساسي واحد على الأقل، وهو طبيعة وبنية النظام السياسي السائد، فالمؤسسات السياسية الهجينة في كيان العدو تُوجد حالة من عدم اليقين بشأن أساس السلطة الشرعية في المجتمع، وتقوض قدرة "الدولة" في الحفاظ على سيادة القانون، مما يفتح مجالاً يوجد مساحات لأنشطة الرافضين لقيم المجتمع، بكيفية تُجبر الأفراد والجماعات على تحمل عبء الدفاع المباشر عن مصالحهم بأنفسهم، فيختلط العنف السياسي بالعنف الاجتماعي، وهو ما يعيق النمو الاقتصادي ويقوض قدرة الدولة على توفير السلع العامة، مما يزيد من تفاقم ظروف الفقر وعدم المساواة التي تدفع

الناس إلى ارتكاب أعمال عنف. وقد دلت الدراسات على أن إنشاء نظام سياسي مستقر والحفاظ عليه هو شرط من الدرجة الأولى للحد من العنف الاجتماعي، ولكن عند النظر الى "إسرائيل" نجد أن تزايد مؤشرات العنف الاجتماعي المتعدد الأوجه ترافقت مع مؤشر عدم الاستقرار السياسي، ففي الفترة 2000-2018؛ تراوح ترتيب "إسرائيل" في معدل الاستقرار السياسي بين المرتبة 154 و173.

(1) ( من تأليف دانييل بار - طال، باحث واختصاصي نفسي، اجتماعي، سياسي، سبق له أن شغل منصب رئيس "الشركة العالمية لعلم النفس السياسي"، ووظيفة محاضر في جامعة تل أبيب، وعميرام رفيف، وهو اختصاصي نفسي علاجي وتربوي ومحاضر في جامعة تل أبيب، ولكليهما مساهمات عديدة في تبيان الأساس النفسي - الاجتماعي الذي يقف عليه الصراع العربي الاسرائيلي، وفي تحليل العوامل والمنظومات والسيرورات النفسانية الضالعة في هذا الصراع، لا سيما التي تؤثر بصورة بالغة على الاصول الإدراكية للمجتمع اليهودي)